

Distr.: General
26 January 2015
Arabic
Original: Spanish

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة

الدورة الرابعة عشرة

٢٠-٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

بناء الثقة في الحكومات في إطار السعي إلى تحقيق
أهداف التنمية المستدامة: ما الذي يستلزمه ذلك؟

بناء الثقة في الحكومات في إطار السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة:
حالة نيكاراغوا

مذكرة من الأمانة العامة

قام بإعداد الورقة المعنونة "بناء الثقة في الحكومات في إطار السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة: حالة نيكاراغوا"، كي تنظر فيها لجنة خبراء الإدارة العامة في دورتها الرابعة عشرة، بول أو كويست، وهو أحد أعضاء اللجنة. ومحتوى الورقة والآراء الواردة فيها تخص مؤلفها ولا تعبر بأي حال عن رأي الأمم المتحدة.

* E/C.16/2015/1.



الرجاء إعادة استعمال الورق

230215 230215 15-00347 (A)



بناء الثقة في الحكومات في إطار السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة: حالة نيكاراغوا

موجز

تبحث هذه الورقة مسألة الثقة في الحكومات في إطار السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من منظور نيكاراغوا. وفي الورقة تأكيد على أن الثقة عامل أساسي في بناء شرعية النظم السياسية واستدامتها، وهي تعالج أهمية الثقة في السعي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتستكشف الطابع المتعدد الأوجه للثقة، وتصنفها بأنها مؤلفة من ثلاثة أبعاد وثيقة الترابط، هي: الثقة السياسية، والثقة الاجتماعية، والثقة الاقتصادية. ويشكل رأس المال الاجتماعي أحد العناصر التمكينية الرئيسية في إيجاد تلك الثقة.

وتتخذ الورقة من حالة نيكاراغوا مثالا على الكيفية التي تحقق بها السياسات والإصلاحات مستوى عال من الثقة من خلال الحد من معدلات الفقر وعدم المساواة والجريمة، والوصول في الوقت نفسه بالمعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٥ في المائة. وتؤكد الورقة أهمية وجود آليات احتوائية وتوافقية للمشاركة السياسية والمدنية في بناء رأس المال الاجتماعي القوي وفي السعي إلى تحقيق المساواة. وهي تصف أيضا الاستراتيجية التي تتبعها حكومة نيكاراغوا على الصعيدين الجزئي والكلّي بأنها واحدة من ممارسات الحكم الرشيد، وهي استراتيجية تجمع بين سياسات الاقتصاد الكلي فيما يتعلق بالبنية التحتية والاتصالات السلوكية واللاسلكية، وأنشطة الاقتصاد الجزئي الرامية إلى تعزيز الإنتاجية والوضع الاقتصادي للأسر، ولا سيما في المناطق الريفية.

وفي الختام، يناقش الكاتب الكيفية التي يمكن بها تحقيق أهداف التنمية المستدامة في سياق ما بعد عام ٢٠١٥، معتمدا في ذلك على المثال الذي توفره حالة نيكاراغوا. ووفقا لما يراه الكاتب، يؤدي وجود الدائرة الإيجابية التي تتشكل من خلال بناء رأس المال الاجتماعي عن طريق تعليم المواطنين ومشاركتهم، وإيجاد الخبرة التكنولوجية وإرساء المسؤولية المشتركة، وإقامة التحالفات فيما بين قطاعات المجتمع المختلفة، إلى خلق الثقة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ومن ثم بناء الثقة في المستقبل.

أولا - بناء الثقة في الحكومات في إطار السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة: حالة نيكاراغوا

١ - الثقة هي مفهوم تفاعلي وتنظيمي معقد^(١). وهي أيضا أكثر من ذلك بكثير. فهي الدعامة التي تقوم عليها جميع صور التواصل البشري والتفاعل المؤسسي^(٢). ويبرز تأثير الثقة كلما أُعلن عن سياسة جديدة^(٣). ذلك أنها تظهر، في هذا الصدد، كأحد أهم العناصر التي تقوم عليها شرعية النظم السياسية واستدامتها^(٤).

٢ - وهناك بصفة عامة صورتان رئيسيتان للثقة. فالثقة من منظور سياسي تسمى بالثقة السياسية. وتنشأ تلك الصورة من الثقة عندما تتصف في رأي المواطنين الحكومة ومؤسساتها، و/أو عمليات وضع السياسات عموما، و/أو فرادى القادة السياسيين، بالمحافظة على الوعود والكفاءة والإنصاف والتزاهة. أي أن الثقة السياسية، بعبارة أخرى، هي ”حكم المواطنين على النظام وعلى أصحاب المناصب السياسية بسرعة الاستجابة وصلاح العمل حتى في غياب التدقيق المستمر“^(٥). ومن ثم، فإن ”الثقة السياسية هي مؤشر أساسي على شعور الجمهور إزاء نظامه الحاكم“^(٦).

٣ - ولا تنفصل الثقة الاجتماعية، التي تشير إلى ثقة المواطنين في بعضهم البعض باعتبارهم أعضاء في مجموعة اجتماعية، عن مفهوم الثقة السياسية. ووفقا لنظرية باتنام

(١) Steve Duck, ed., *Handbook of Personal Relationships: Theory, Research and Interventions*, 2nd ed. (New York, Wiley, 1997); Roderick M. Kramer and Tom R. Tyler, eds., *Trust in Organizations: Frontiers of Theory and Research* (Thousand Oaks, California, Sage Publications, 1996).

(٢) Fran Tonkiss and others, eds., *Trust and Civil Society* (Basingstoke, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, Macmillan, 2000); Barbara A. Misztal, *Trust in Modern Societies: The Search for the Bases of Social Order* (Cambridge, Polity Press, 1996).

(٣) انظر José Antonio Ocampo, “Congratulatory message”, statement to the Regional Forum on Reinventing Government in Asia Seoul, 6-8 September 2006.

(٤) Peri K. Blind, "Building trust in Government in the twenty-first century: review of literature and emerging issues", paper prepared for the 7th Global Forum on Reinventing Government: Building Trust in Government, Vienna, 26-29 June 2007.

(٥) انظر Arthur H. Miller and Ola Listhaug, “Political parties and confidence in Government: a comparison of Norway, Sweden and the United States”, *British Journal of Political Science*, vol. 20, No. 3 (July 1990).

(٦) انظر Kenneth Newton and Pippa Norris, “Confidence in public institutions: faith, culture, or performance?”, in *Disaffected Democracies: What’s Troubling the Trilateral Countries?*, Susan J. Pharr and Robert D. Putnam, eds. (Princeton, New Jersey, Princeton University Press, 2000).

(Putnam)، فإن المشاركة المدنية في المجتمع والثقة الشخصية المتبادلة فيما بين أفرادهم تساهمان في ازدياد الثقة الاجتماعية عموماً في أي مجتمع معين. والاتصال الشخصي المباشر مع أفراد المجتمع المحلي في الرابطة المجتمعية لا يقتصر على إتاحة الفرصة للأشخاص للتعرف بصورة أفضل على بعضهم البعض على صعيد شخصي، بل إنه يسمح أيضاً بمد الشعور الإيجابي المكتسب من هذه التجربة المدنية إلى الأعراب في المجتمع وفي الحكومة. فمن المعروف جيداً أن المواطنين الذين لا يشاركون في الأنشطة المدنية يميلون إلى النظر إلى الحكومة والمؤسسات بشكل أكثر سلبية. ولرأس المال الاجتماعي تأثير كبير وقوي على مسألة الثقة في الحكومة، وهو تأثير منفصل يضاف إلى التأثير الذي يحدثه الأداء الحكومي^(٧).

٤ - وتشكل زيادة الثقة الاجتماعية والسياسية من خلال تنفيذ سياسات اقتصادية سليمة أمراً بالغ الأهمية أيضاً بالنسبة للحكم الرشيد والفعال. "فالدولة المقتدرة يلزمها أن تهتم المجال أمام الأسواق التنافسية التي تتسم بالانفتاح والكفاءة"^(٨). وعلى الدول أن توفر لاقتصادات السوق الهيكل المؤسسي اللازم والمصادقية المطلوبة كي تعمل بفعالية. ولا يمكن لزيادة الثقة من خلال توخي الفعالية في وضع السياسات الاقتصادية أن تؤدي إلى إرساء الحكم الرشيد إلا إذا روعي العنصر الاجتماعي في الحلقة المتعلقة بالاقتصاد والكفاءة. وبعبارة أخرى، على الحكومات، في تطبيق السياسات التي تزيد القدرة التنافسية، أن تأخذ في الاعتبار مشاكل التفاوت الاجتماعي والتهميش المرتبطة بالعمولة. ولا يمكن للدولة المقتدرة أن تزيد الثقة السياسية والاجتماعية، إلى جانب الكفاءة الاقتصادية، إلا بتنفيذ برامج لشبكات الأمان وبرامج اجتماعية تستهدف أشد الناس فقراً والعمال غير المهرة^(٩). ويؤدي هذا بدوره إلى نوع ثالث من أنواع الثقة، ألا وهو الثقة الاقتصادية.

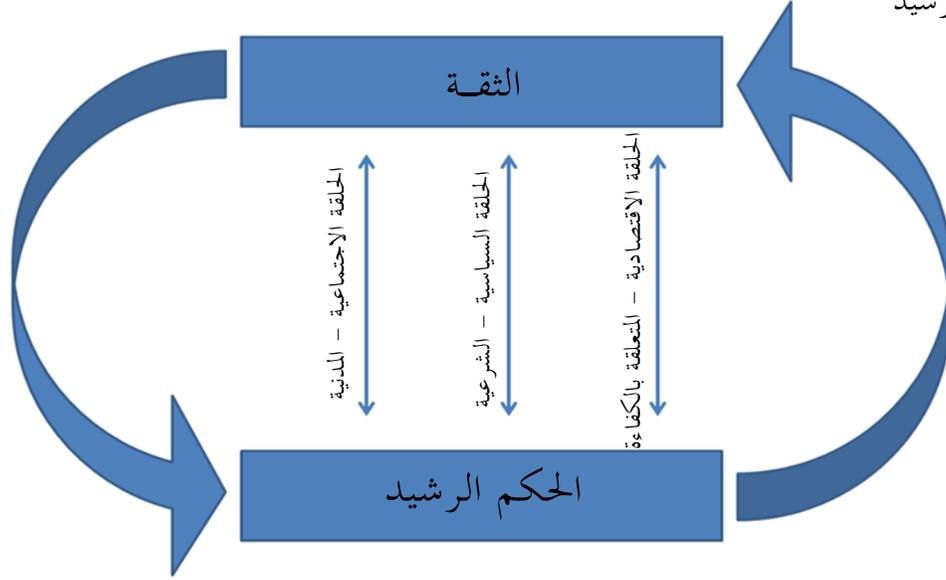
٥ - ويبين الشكل الأول العلاقة بين العناصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية، التي تسمى "الحلقات"، في بناء الثقة في الحكم الرشيد^(٩).

(٧) انظر Luke Keele, "The authorities really do matter: party control and trust in Government", *The Journal of Politics*, vol. 67, No. 3 (August 2005), pp. 873-886.

(٨) انظر Dennis A. Rondinelli, "Promoting national competitiveness in a globalizing economy: the State's changing roles", in *Reinventing Government for the Twenty-First Century: State Capacity in a Globalizing Society*, Dennis A. Rondinelli and G. Shabbir Cheema, eds. (Bloomfield, Connecticut, Kumarian Press, 2003), pp. 33-61.

الشكل ١

العلاقة بين العناصر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في إطار بناء الثقة في الحكم الرشيد



٦ - وقد بزغ في عدد من بلدان أمريكا اللاتينية فجر عهد جديد تشكل فيه وتتحفز باستمرار العلاقة بين الحكام والمحكومين من خلال السياسات العامة الرئيسية الرامية إلى الحد من الفقر وعدم المساواة؛ وهذا بدوره يعزز الثقة في الحكومة ويقويها.

ثانياً - الثقة السياسية في نيكاراغوا

٧ - تختلف الحالة في نيكاراغوا اختلافاً تاماً عن حالة النظم السياسية الأخرى في البلدان الصناعية والبلدان النامية، التي تكون فيها أعراض ما يسمى بالاعتلال الديمقراطي^(٩) متمثلة في تناقص الإقبال من جانب الناخبين^(١٠)، وعدم اهتمام الشباب بالسياسة^(١١)، وتراجع

(٩) انظر Brian A. Tanguay, "Canada's party system in the 1990s: breakdown or renewal?", in *Canadian Politics*, 3rd ed., James Bickerton and Alain-G. Gagnon, eds. (Peterborough, Ontario, Broadview Press, 1999)

(١٠) Gray, M. and M. Caul. "Declining Voter Turnout in Advanced Industrial Democracies: 1950 to 1997: The Effects of Declining Group Mobilization" *Comparative Political Studies* 33 (2000); R. Kenneth Carty and Munroe Eagles, "Do local campaigns matter? Campaign spending, the local canvass and party support in Canada", *Electoral Studies*, vol. 18, No. 1 (1999), pp. 69-87

(١١) انظر Margaret Adsett, "Change in political era and demographic weight as explanations of youth 'disenfranchisement' in federal elections in Canada, 1965-2000", *Journal of Youth Studies*, vol. 6, No. 3 (2003).

معدلات المشاركة الاجتماعية^(١٢). إذ تبين الدراسات الاستقصائية التي أجرتها في عام ٢٠١٤ شركات خاصة وطنية وأجنبية أن مواطني نيكاراغوا يثقون إلى حد كبير في حكومتهم، وفي القيادة السياسية وفي مؤسساتهم، وأهم متفائلون بشأن النموذج المتبع والأهداف المنشودة.

٨ - وتتضمن الفقرة التالية نتائج دراسة استقصائية نشرتها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، شركة M&R، وهي الشركة التي تستعين بها صحف وأحزاب المعارضة^(١٣).

٩ - يُعرّف ما مجموعه ٥٨,٦ في المائة من الناخبين أنفسهم على أنهم أتباع الجبهة الساندينية للتحرير الوطني، وهي أعلى نسبة على مر التاريخ، في حين تنحاز نسبة ٤,٦ في المائة إلى الحزب الدستوري الليبرالي، ونسبة ٢,٧ في المائة إلى الحزب الليبرالي المستقل، ونسبة ٠,٣ في المائة إلى الحركة الساندينية المحددة، ونسبة ٠,١ في المائة إلى الحزب المحافظ، ونسبة ٠,٢ في المائة إلى أحزاب أخرى، ليصل مجموع المنحازين إلى أحزاب المعارضة إلى ٧,٩ في المائة. وتشمل النتائج الأخرى التي خلصت إليها الدراسة ما يلي:

(أ) ثاني أكبر مجموعة من الناخبين هي مجموعة مستقلة أو غير منتسبة إلى أي حزب (٣٣,٤ في المائة)؛

(ب) يبلغ معدل الرضا عن الإدارة الحكومية ٦٥,٨ في المائة؛

(ج) يوافق ما مجموعه ٧٢,٩ في المائة من السكان على الإدارة الاقتصادية للبلد؛

(د) يرى ما مجموعه ٧٩ في المائة أن حكومة نيكاراغوا تسعى إلى تعزيز الوحدة والمصالحة بين مواطني نيكاراغوا؛

(هـ) يرى ما مجموعه ٧٧,٣ في المائة أن الحكومة تبتعث على الأمل؛

(و) يوافق ما مجموعه ٨١,٩ في المائة على مشروع الحكومة، المسمى قناة نيكاراغوا الكبرى التي تربط بين المحيطين، وقد أعربت نسبة ٦١,٦ في المائة عن الموافقة التامة على المشروع، ونسبة ٢٠,٣ في المائة عن موافقة جزئية، مقابل نسبة قدرها ١٧,١ في المائة لا توافق عليه إطلاقاً؛

(١٢) John Ralston Saul, *The Unconscious Civilization* (Concord, Ontario, Anansi Press, 1995); Robert D. Putnam, *Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community* (New York, Simon and Schuster, 2000).

(١٣) M&R Consultores. "Encuesta sobre simpatía política partidaria". Sistema de monitoreo de la opinión pública, XLIII edition (Managua, 2014).
www.myrconsultores.com/page/estudios_resultados.html

(ز) يرى ما مجموعه ٩٠,٢ في المائة أن الحوار هو السبيل إلى تسوية الخلافات وأشكال الخصومة والمشاكل مع الحكومة.

١٠ - وقد ساعد هذا السياق نيكاراغوا في تحقيق أكبر قدر من الأمن للمواطن في أمريكا الوسطى. فقد انخفض عدد الوفيات نتيجة لأعمال العنف بنسبة ٢٢ في المائة على مدى الأعوام الأربعة الماضية. ونسبة جرائم القتل في نيكاراغوا هي ثاني أدنى نسبة في منطقة أمريكا الوسطى، إذ يبلغ عدد تلك الجرائم ٩,٨ لكل ١٠٠ ٠٠٠ من السكان، وذلك مقارنة بما عدده ٨٤ جريمة في هندوراس، و ٣٤ جريمة في غواتيمالا، و ٣٠ جريمة في السلفادور، و ١٨ جريمة في بنما، و ٨,٩ جرائم في كوستاريكا. وقد أخذ هذا المعدل في نيكاراغوا في الانخفاض سنوياً على مدى الأعوام الأربعة الأخيرة. وعلاوة على ذلك، فإن عدد المركبات التي تتعرض للسرقة في نيكاراغوا هو الأدنى في أمريكا الوسطى - إذ بلغ ذلك العدد ١٧٢ مركبة في عام ٢٠١٣، مقارنة بالأعداد الآخذة في التزايد في الأماكن الأخرى: فقد شهدت غواتيمالا ٧ ٣٣٠ حادثاً من هذا النوع، وهندوراس ٥ ٤٧٥ حادثاً، وكوستاريكا ٣ ٨٠٠ حادث، والسلفادور ٢ ٨١١ حادثاً، وبنما ٧٢٠ حادثاً. وأخذ أيضاً عدد المركبات في الانخفاض سنوياً على مدى الأعوام الأربعة الماضية، وبلغت نسبة الانخفاض الإجمالية ٥٥,٥ في المائة.

١١ - ويؤكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في تقريره عن التنمية البشرية الإقليمية لعام ٢٠١٣، أن جهاز الشرطة الوطنية في نيكاراغوا هو مؤسسة رائدة يتوهمها في المنطقة وفي مناطق أخرى من العالم بسبب النموذج الوقائي الاستباقي الذي تتبعه الذي يقوم على أساس مجتمعي^(١٤).

ثالثاً - الثقة الاجتماعية في نيكاراغوا

١٢ - انطلاقاً من نفس الروح الاحتوائية التي على أساسها انضم أفراد المقاومة المسلحة التي شهدتها فترة الثمانينات إلى صفوف حكومة المصالحة والوحدة الوطنية، أنشئ التحالف الكبير الذي جمع ما بين المزارعين والعمال والمنتجين الصغار والمتوسطين والكبار وحكومات الأقاليم المستقلة ذاتياً، والحكومات المحلية، والحكومة الوطنية. وهذا التحالف ليس فكرة نظرية. فقد جرى سنوياً على مدى الأعوام الأربعة الماضية التفاوض على الحد الأدنى للأجور على أساس من توافق الآراء. وبالإضافة إلى ذلك، يقرّر الحد الأدنى للأجور في المنطقة الحرة

(١٤) United Nations Development Programme, *Regional Human Development Report 2013-2014: Citizen Security with a Human Face — Evidence and proposals for Latin America* (New York, 2013)

قبل الوقت المعني بثلاث سنوات. وبالتالي، فسوف يعلن في عام ٢٠١٥ عن الحد الأدنى للأجور لعام ٢٠١٨. ويجري الاتفاق على هذا كله بتوافق الآراء، وهو ما ينطبق أيضاً على إجراءي الإصلاح المالي اللذين تم تنفيذهما، والإجراء الإصلاحي المتخذ على صعيد القطاع الاجتماعي. وقد أفسح هذا المجال أمام نيكاراغوا للتمتع بالأمن الاجتماعي والأمن الوظيفي. فلا تكاد اليوم توجد أي إضرابات تذكر.

١٣ - ويجري مناقشة مشاريع التشريعات، والمسائل المتصلة بتنفيذ السياسات والقوانين، والحالات الوطنية والمحلية التي تتطلب العمل، في إطار جماعات من المواطنين تم تشكيلها في جميع أنحاء البلد لتعنى بالإنتاج وبجياة الأسرة والمجتمع المحلي. وقد زاد هذا من تعزيز القدرة التنظيمية وتعبئة شعب نيكاراغوا فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية. ويتطوع سنوياً ١,١ مليون من مواطني نيكاراغوا، ولا سيما الشباب والنساء، لأداء أنشطة خيرية وثقافية وبيئية ورياضية وترفيهية تتصل بالأطفال والنساء والشباب وكبار السن والصحة والسلامة العامة والبقاء في مقاعد الدراسة ومحو الأمية والتنوع الجنسي والتواصل. ويشترك هؤلاء أيضاً في أعمال خدمة المجتمع وتوعيته فيما يتصل بالمشاكل اليومية التي تواجه الأسر والمجتمعات المحلية، من قبيل منع الشباب من الانخراط في العصابات، وإعادة إدماج أعضاء تلك العصابات في المجتمع، ومساعدة وحدات الشرطة المتخصصة في شؤون المرأة والطفل في الوقوف على حالات العنف الأسري والتعامل معها.

١٤ - وقد أتاح رأس المال الاجتماعي الهائل هذا لنيكاراغوا أن تنشئ برامج اجتماعية تتجاوز بكثير ما يمكن انتظاره منها، في ظل مستوى التنمية الاقتصادية لديها.

التكافؤ بين الجنسين

١٥ - حقق النهوض بالمرأة تقدماً كبيراً منذ عام ٢٠٠٧. فوفقاً لإحصاءات الاتحاد البرلماني الدولي، تحتل نيكاراغوا المرتبة الأولى على مستوى العالم من حيث نسبة النساء اللاتي يشغلن مناصب وزارية (٥٧ في المائة)، والمرتبة التاسعة من حيث نسبتهن في البرلمان، إذ تبلغ هذه النسبة ٤٢ في المائة، مقارنة بعام ٢٠٠٦ الذي كانت نسبتهن فيه ١٨ في المائة. وفي عام ٢٠١٦، ستشغل المرأة نصف مقاعد البرلمان نتيجة لقانون بدأ تنفيذه في الانتخابات البلدية لعام ٢٠١٢، ويلزم جميع الأحزاب السياسية بأن يكون عدد المرشحين المدرجين في قوائمها من الجنسين متساوياً. وبالتالي، إذا لم تطرأ أي تغييرات، ستحتل نيكاراغوا المرتبة الأولى من حيث عدد النساء في المناصب الوزارية والمرتبة الثانية من حيث عددهن في البرلمان.

١٦ - وانتقلت نيكاراغوا من المرتبة التاسعة عشرة على مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي الخاص بالفجوة بين الجنسين لعام ٢٠٠٧ إلى المرتبة العاشرة في عام ٢٠١٣^(١٥). وتظهر إحصاءات عام ٢٠١٤ أن نيكاراغوا تحتل المرتبة السادسة على مستوى العالم. وتحتل بلدان الشمال الأوروبي المراتب الخمس الأولى، لتكون نيكاراغوا بذلك الأولى على مستوى بقية أجزاء العالم، وهو إنجاز تحقق في سبع سنوات فقط.

رابعاً - الثقة الاقتصادية في نيكاراغوا

١٧ - تدعم السياسات الاقتصادية الاحتوائية التي تأخذ بها نيكاراغوا والتي تقوم على إعادة التوزيع الهدف المتمثل في تحقيق النمو الاقتصادي المقترن بالاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي، وإيجاد فرص العمل من أجل الحد من الفقر وعدم المساواة.

النمو الاقتصادي المقترن بالاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي، وإيجاد فرص العمل من أجل الحد من الفقر وعدم المساواة

١٨ - تهدف سياسات نيكاراغوا الاقتصادية إلى الحفاظ على إطار مستقر على صعيد الاقتصاد الكلي، يحفز الاستثمار الداخلي الخاص، والاستثمار الأجنبي، والاستثمار العام، وريادة الأعمال، والإنتاج والإنتاجية، من أجل زيادة النمو الاقتصادي والاستحقاقات الاجتماعية لأشد الناس فقراً، وبالتالي الحد من عدم المساواة. ولا تقتصر فائدة ذلك على تحفيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وإنما تمتد أيضاً إلى التعامل مع أوجه انعدام اليقين التي يمكن أن تنشأ في السياق الدولي.

١٩ - وبلغت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي ٥,٣ في المائة في عام ٢٠٠٧، و ٢,٩ في المائة في عام ٢٠٠٨؛ وإن انخفضت بنسبة ٢,٨ في المائة في عام ٢٠٠٩، نتيجة لوقوع أسوأ أزمة اقتصادية ومالية شهدتها العالم على مدى الثمانين عاماً الماضية. ومنذ ذلك الحين، أخذ اقتصاد نيكاراغوا في التعافي السريع، إذ حقق نمواً نسبته ٣,٣ في المائة في عام ٢٠١٠، و ٥,٧ في المائة في عام ٢٠١١، و ٥ في المائة في عام ٢٠١٢؛ واستمر هذا الزخم في عام ٢٠١٣، الذي بلغت فيه نسبة النمو ٤,٦ في المائة، وبلغ متوسط النمو على مدى الأعوام الثلاثة الماضية ٥ في المائة.

٢٠ - وقد نتج ذلك بصفة أساسية عن الأداء القوي لقطاعات الزراعة والحراجة وصيد الأسماك والتعدين والتشييد؛ وعن نمو إيرادات الصادرات بمقدار الضعف، من بليون دولار

(١٥) World Economic Forum, *The Global Gender Gap Report 2013* (Geneva, 2013)

من دولارات الولايات المتحدة إلى ٤,٥ بلايين دولار، وعن الاستثمار الأجنبي، الذي زاد بمقدار خمسة أضعاف، من ٢٨٦,٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٦ إلى ١,٥ بليون دولار في عام ٢٠١٣.

٢١ - وأدت إعادة إرساء الحق في الصحة والحق في التعليم المجاني للجميع المنصوص عليهما في الدستور إلى تحقيق وفورات قدرها ٨٤٥ دولاراً في السنة للأسرة المؤلفة من خمسة أفراد، بالمقارنة بحجم التكاليف التي كان يجري استردادها في عهود الحكومات السابقة. وبالإضافة إلى الإعانات المقدمة للفقراء (فيما يتعلق بالنقل العام، والماء، والمرافق الصحية، والكهرباء، والمواد الغذائية الأساسية، والقسماء الخاصة بموظفي الدولة المنخفضي الدخل)، أدى الدعم الموجه للأسر الفقيرة من خلال برامج مثل برنامج القضاء على الجوع الذي يستهدف المرأة في المناطق الريفية وبرنامج القضاء على الربا الموجه للمرأة في الحضر، إلى الحد بصورة ملموسة من الفقر وعدم المساواة.

٢٢ - وحدث تحسن في مؤشرات الاحتياجات الأساسية غير الملباة. ففي الفترة ما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩، انخفض المؤشران المتعلقان بالإسكان وبانخفاض معدل إتمام الدراسة بمقدار ١٠,٩ و ١٠,٤ نقطة مئوية، على التوالي. وفي حين أحرز تقدم فيما يتعلق بالسكن غير اللائق الذي انخفض بمقدار ٠,٦ نقطة مئوية، فإنه لا يزال يشكل أحد أهم التحديات الاجتماعية في البلد. وبالمثل، وزعت في إطار برنامج echo T ألواح مسامير الزنك على أكثر من ٧٥ ٠٠٠ أسرة لكفالة جودة أسطح منازل الأسر المعيشية الأشد فقراً.

٢٣ - وطرأ انخفاض بمقدار ١,٠ و ١,٣ نقطة مئوية في مؤشري عدم كفاية الخدمات والتبعية الاقتصادية، على التوالي.

٢٤ - وكانت نيكاراغوا أكثر من قام في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بتخفيض معدلي سوء التغذية والجوع، من حيث النسبة المئوية، في الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٢، إذ انخفض عدد من يعانون من نقص التغذية بنسبة ٤٩,٢ في المائة. ووفقاً لما جاء في تقرير منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة عن حالة الأمن الغذائي في العالم^(١٦) لعام ٢٠١٢، انخفضت نسبة من يعانون من نقص التغذية في مجموع السكان من ٥٥,١ في المائة خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ إلى ٢٠,١ في المائة خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢.

(١٦) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم: النمو الاقتصادي ضروري ولكنه غير كاف لتسريع الحد من الجوع وسوء التغذية (روما، منظمة الأغذية والزراعة).

٢٥ - ومع اتخاذ هذه الخطوة الكبيرة على طريق مكافحة الجوع، أصبحت نيكاراغوا واحدة من البلدان القليلة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي حققت الهدف الذي أرساه مؤتمر القمة العالمي للأغذية، المتمثل في خفض عدد الذين يعانون من نقص التغذية إلى النصف فيما بين الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ و عام ٢٠١٥، والغاية المنصوص عليها في إطار الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية، المتمثلة في خفض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥.

الحد من الفقر وعدم المساواة

٢٦ - وفقا للنتائج التي خلصت إليها أحدث دراسة استقصائية لمستويات المعيشة، وهي الدراسة التي أجراها في عام ٢٠٠٩ المعهد الوطني للمعلومات الإنمائية، قامت نيكاراغوا بعكس اتجاه الفقر المتصاعد: فانخفض الفقر الإجمالي بمقدار ٥,٨ نقاط مئوية، من ٤٨,٣ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٤٢,٥ في المائة في عام ٢٠٠٩، وانخفض الفقر المدقع بمقدار ٢,٦ نقطة مئوية، من ١٧,٢ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ١٤,٦ في المائة في عام ٢٠٠٩. وفي المقابل، ازداد الفقر العام والفقر المدقع في الفترة ما بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٥ بمقدار ٢,٥ و ٢,١ نقطة مئوية، على التوالي.

٢٧ - ومن منظور خط الفقر الدولي، انخفض معدل الفقر المدقع (أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم) بما يزيد على النصف، من ١١,٢ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٥,٥ في المائة في عام ٢٠٠٩. وانخفض أيضا معدل الفقر العام (أقل من دولارين في اليوم) خلال تلك الفترة، إذ هبط بمقدار ١٠,٦ نقاط مئوية من ٣١,٦ في المائة إلى ٢١ في المائة.

٢٨ - ووفقا للبنك الدولي، كانت نيكاراغوا هي أكثر بلد في أمريكا اللاتينية قام بخفض معدلات عدم المساواة في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١١، إذ بلغت النسبة المئوية السنوية للتغير -٢,٦٤ حسب معامل جيني؛ وتلتها بوليفيا، وإكوادور، والأرجنتين. وتزداد أهمية هذا الرقم إذا ما وضع في الاعتبار أن متوسط الانخفاض في أمريكا الوسطى كان أقل من ١ في المائة (وشمل ذلك زيادة قدرها ٠,٦١ في المائة في هندوراس).

٢٩ - ومن منظور الإنفاق، يظهر توزيع الاستهلاك في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩ أن متوسط الاستهلاك السنوي للفرد ارتفع في جميع الشرائح الخمسية، باستثناء الشريحة الخمسية الأعلى من حيث الاستهلاك؛ وكانت أكبر زيادة هي الزيادة التي شهدتها الشريحة الخمسية الأولى، المؤلفة من أشد الأسر المعيشية فقرا، التي ارتفعت حصتها إلى ٦,٨ في المائة من مجموع استهلاك الفرد في عام ٢٠٠٩، مقابل ٦,٢ في المائة في عام ٢٠٠٥، مما يمثل زيادة نسبتها ٩,٧ في المائة.

٣٠ - وفي الوقت نفسه، انخفض متوسط الاستهلاك السنوي للفرد من الشريحة الخمسية الأخيرة، وهي الشريحة الأغنى، بنسبة ٥,٧ في المائة، من ٤٧,٢ في المائة من مجموع الاستهلاك في عام ٢٠٠٥ إلى ٤٤,٥ في المائة في عام ٢٠٠٩.

٣١ - ولا يزال التحدي الرئيسي الذي تواجهه نيكاراغوا هو الحد من الفقر العام والفقير المدقع في المناطق الريفية، التي بها أكثر صور الفقر وضوحاً. فمعدل الفقر المدقع في الريف يزيد عن نظيره في الحضر بنحو خمسة أضعاف، بينما يبلغ معدل الفقر العام في المناطق الريفية ضعف نظيره في المناطق الحضرية. وقد أحرز تقدم كبير في هذا الصدد نتيجة لتنفيذ سياسات وبرامج تستهدف الريف.

خامساً - الثقة في المستقبل

٣٢ - توجد تفاوتات بالغة في نيكاراغوا، التي لا تزال ثاني أفقر بلد في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومع ذلك، فإن شعبها يعرف أن البلد قد شهد أسوأ ما يمكن له أن يشهده، وأنه في كل عام يخرج قليلاً من دائرة الفقر وعدم المساواة، بفضل السياسات التي تنتهجها الحكومة.

٣٣ - ومنذ عام ٢٠٠٧، وقعت ثلاثة أحداث هامة للغاية في نيكاراغوا، يتمثل أول اثنين منها في الدخول في التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا واتفاق تحالف بتروكاريبي للنفط، وتنفيذ الاستراتيجية "الكلية والجزئية"، التي تفسح المجال أمام حدوث تحول في اقتصاد الأسر المعيشية والإنتاج الصغير والمتوسط، وأمام زيادة إنتاجية الأسر ومجتمعاتها المحلية وقيمتها المضافة ورفاهها. أما الحدث الرئيسي الثالث فهو إنفاذ العديد من المشاريع العملاقة، بما في ذلك مجمع بوبوكي وتومارين الصناعي، بتكلفة ١,٣ بليون دولار؛ والمصفاة المسماة سوبريم دريم أوف بوليفار، بتكلفة ٦,٧ بلايين دولار؛ والقناة الكبرى التي تربط بين المحيطين، بتكلفة تتراوح بين ٤٠ و ٥٠ بليون دولار. وتبرهن تلك المشاريع على أنه يمكن، من خلال الرؤية الصائبة والشجاعة، الحصول على التمويل اللازم لتحقيق الأهداف الإنمائية المحددة في إطار النموذج الذي تمثله نيكاراغوا، والذي يكفل عدم إغفال أحد عن طريق تطبيق استراتيجيات "جزئية" و "كلية"، على حد سواء.

٣٤ - وبالإضافة إلى التمويل الحكومي، والمعونة الأجنبية والتحويلات التي تشكل جزءاً من اقتصادات جميع البلدان تقريباً، تستفيد التنمية الاجتماعية، والآن التنمية الاقتصادية، من الموارد المستمدة من اتفاق تحالف بتروكاريبي للنفط، التي تسهم بمبلغ ٢,٧ بليون دولار في البرامج الاجتماعية. كذلك كانت هناك استثمارات أجنبية كبيرة، تصل قيمة حافظة

الأعمال المتعاقد عليها في إطارها إلى ١٠,٩ بلايين دولار خلال السنوات العدة المقبلة، كما تم إطلاق مشاريع عملاقة من قبيل القناة الكبرى التي تربط بين المحيطين والتي ستتراوح قيمة الاستثمار فيها بحلول نهاية العقد بين ٤٠ و ٥٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وذلك في بلد بلغت قيمة اقتصاده في العام الماضي ١١,٢ بليون دولار. ومما يعزز الثقة في المستقبل اتباع الاستراتيجية الكلية والجزئية، التي تهدف في الجانب الجزئي منها إلى كفالة عدم إغفال أحد في عملية التنمية.

٣٥ - وعلى مستوى الاقتصاد الجزئي، أنشئت وزارة الاقتصاد الأسري والمجتمعي والتعاوني والمؤسسي لتحويل اقتصاد البلد الحالي القائم على الزراعة والإنتاج الصغير والمتوسط، الذي يضم اقتصاد الأسر المعيشية (٤٩ في المائة) والإنتاج المتوسط (٢١ في المائة)، وهو ما يشكل في مجموعه ٧٠ في المائة من القوة العاملة. والهدف هنا هو زيادة العائدات والإنتاجية والقيمة المضافة والإيرادات المتأتية من هذا الإنتاج، بما يعود بالنفع على الأسر ومجتمعاتها المحلية. وينبغي أن يخفف ذلك أيضا مما يسميه خبراء الاقتصاد "الداء الهولندي" في الاقتصادات السريعة النمو.

٣٦ - وعلى صعيد الاقتصاد الكلي، قامت الحكومة، على مدى السنوات السبع الماضية، بتهيئة بيئة اجتماعية - اقتصادية مواتية لتكوين الاستثمارات التحويلية الكبيرة التي يحتاجها البلد. ومن أهم الاستثمارات في هذا الصدد الاستثمارات التي وجهت لمجالات البنية التحتية، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والسواتل (إذ أطلق ساتلان لنيكاراغوا، أحدهما للاتصالات السلكية واللاسلكية، في عام ٢٠١٥، والآخر للمراقبة، في عام ٢٠١٧)، والتوسع والتحول في مزيج الطاقة، إذ ارتفعت نسبة الطاقة المتجددة من ٢٥ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٥١ في المائة في عام ٢٠١٣، ويتوقع، على أساس حافظه الأعمال المتعاقد عليها في مجال الاستثمار في الطاقة، أن ترتفع النسبة إلى ٩٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠.

٣٧ - غير أن جميع هذه الاستثمارات غير كافية. فنيكاراغوا، رغم نموها بمعدلات تتراوح بين ٤,٥ في المائة و ٥ في المائة في السنوات الأخيرة، تحتاج إلى نمو نسبته ٨ في المائة لتغطية الاحتياجات الأكثر إلحاحا للسكان، و ١٠ في المائة أو أكثر، لتحقيق هدفنا النهائي المتمثل في القضاء على الفقر المدقع، وإعادة تشجير البلد، وزيادة قدرة النظم الإيكولوجية على الصمود أمام تأثيرات تغير المناخ، وهو أفضل أشكال التكيف.

٣٨ - ولدى العمل على بناء الاقتصاد المرتبط بالقناة الكبرى وتوفير ما سيلزمها من إمكانات النقل، والتجارة والخدمات، إلى جانب مركز اللوجستيات العالمية والإقليمية الذي ستحتاجه، نريد أن نتفادى ضياع اقتصادنا الزراعي القائم، بل إننا على العكس من ذلك نود

أن نعززه. وتبعث جميع هذه الإنجازات على الأمل، الذي تشعر به نسبة ٨٠,٩ في المائة من المواطنين^(١٣).

سادسا - السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة

٣٩ - تبحث هذه الورقة الكيفية التي يمكن أن تسهم بها الثقة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي نشأت في نيكاراغوا والأمل الذي غرس فيها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويرد أدناه نموذج يمكن للأمم المتحدة أن تطبقه من أجل تحقيق تلك الأهداف (انظر الشكل الثاني).

الشكل الثاني

نموذج كلي من أجل "تحقيق المستقبل الذي نصبو إليه للجميع"، عملا بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥

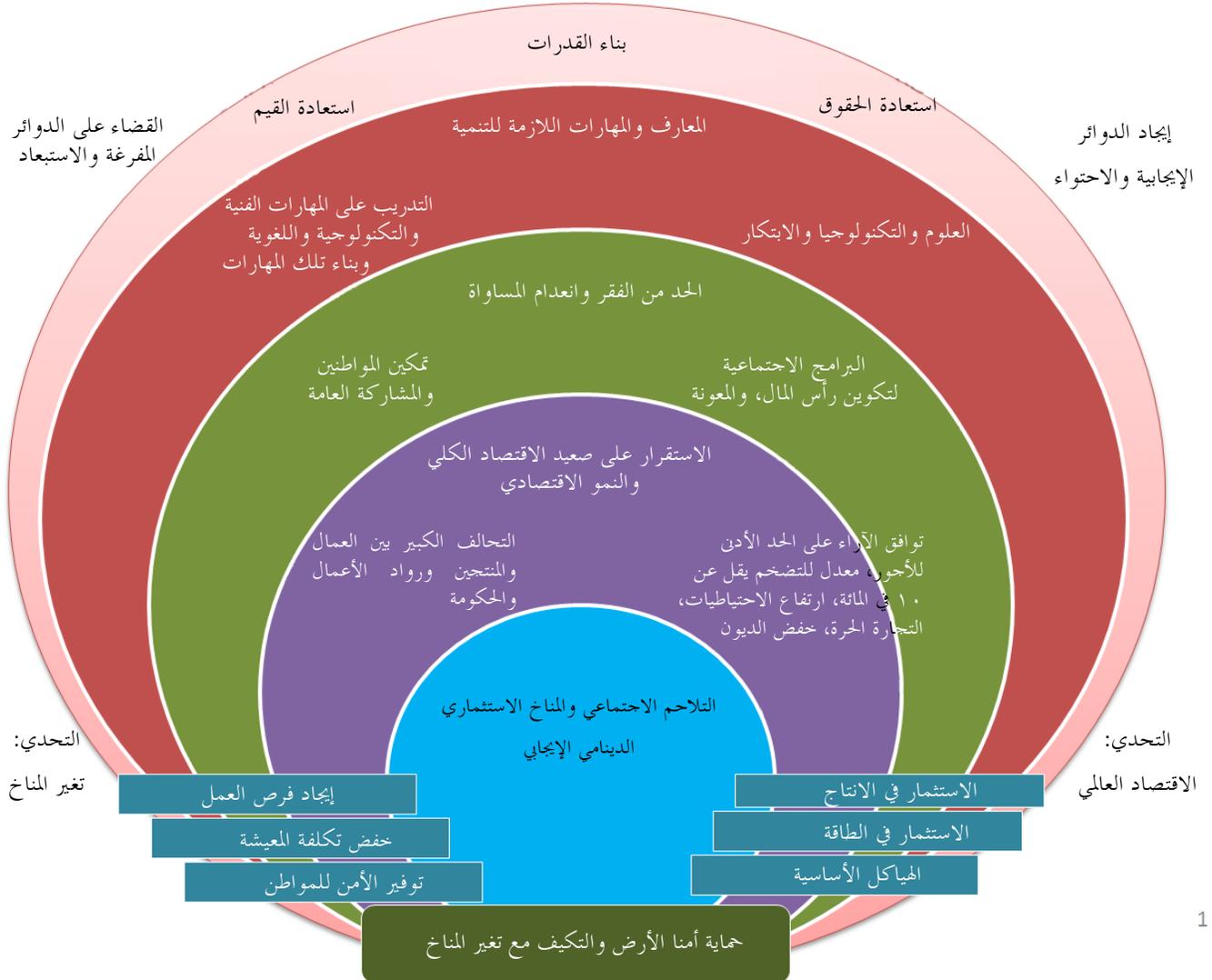


٤٠ - يبين الشكل الثاني نمودجا كليا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، يستند إلى نمودج التنمية الذي تتبعه نيكاراغوا.

٤١ - ويرد أدناه وصف للكيفية التي ركزت بها نيكاراغوا على بناء الثقة في الحكومة، فيما يتعلق بمتطلبات تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الشكل الثالث حالة نيكاراغوا

نمودج يقوم على القيم المسيحية والمثل الاشتراكية والممارسات الداعمة



٤٢ - ويبين الشكل الثالث نموذج التنمية الخاص برفاه الأسر في نيكاراغوا.

النموذج المسيحي الاشتراكي الداعم الذي تتبعه نيكاراغوا

٤٣ - إن يوم ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ في نيكاراغوا ليس مجرد اليوم الذي تغيرت فيه الحكومة، وإنما هو أيضا بداية للتحويل في القيم، والمواقف، والأولويات، وأسلوب الحكم، وعلاقات القوة، والسياسات. وتوجه السياسات بشكل كلي نحو تنمية الأفراد والأسر في نيكاراغوا، مع احترام ظروفهم التاريخية والثقافية والاجتماعية وأحوالهم السياسية الوطنية والإقليمية في القرن الحادي والعشرين.

٤٤ - وفي حالة نيكاراغوا، تبدأ مجموعة الحوافز التي ساعدت على تحويل الثقة في الحكومة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، على النحو المبين في الشكل الثالث، بالقضاء على الاستبعاد والحلقات المفرغة التي تقع في برائتها الأسر الفقيرة والبلدان المتخلفة النمو. ويجري التغلب على هذه الأمور، الواحد تلو الآخر، والاستعاضة عنها بالشمول والدوائر الإيجابية.

٤٥ - وينطوي المستوى الأول للدوائر الإيجابية على إعادة إرساء القيم، واستعادة حقوق الشعب، وبناء القدرات الأساسية (بسبل منها محو الأمية والتعليم المستمر للكبار). وعلى مستوى ثانٍ، تتألف تلك الدوائر من المعارف والمهارات اللازمة للتنمية التي تستند إلى أمور منها التعليم الفني والتكنولوجي وتعليم اللغات والتدريب في هذه المجالات، إلى جانب تحقيق التقدم على الصعيدين الوطني والمحلي في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار.

٤٦ - وينطوي المستوى الثالث على الحد من الفقر وعدم المساواة انطلاقاً من المستويين الأول والثاني، وتمكين المواطنين ومشاركتهم وإقامة البرامج الاجتماعية، بما في ذلك تقديم الإعانات وأشكال الدعم التي تستهدف الأسر الفقيرة. أما على المستوى الرابع، فهناك الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي والنمو الاقتصادي، وهما أمران يتأتيان من المستويات الثلاثة الأولى للدوائر الإيجابية، إلى جانب التحالف الكبير بين العمال والمنتجين ورواد الأعمال والحكومة. وينضم المزارعون والعمال إلى التحالف الكبير نتيجة للمستويات الأربعة الأولى، بينما يشترك فيه رجال الأعمال والنساء بسبب مشاركتهم في عمليات صنع القرار، واستعداد الحكومة لتنفيذ الاتفاقات وفهر التحديات وتخطي العوائق التي تعرقل الإنتاج والاقتصاد. وقد أدى هذا إلى توافق الآراء بشأن الأجور، وإلى اتخاذ إجراءات للإصلاح المالي وإجراء إصلاح للضمان الاجتماعي بتوافق الآراء. وقد أفسح هذا بدوره المجال أمام تقليص التضخم بحيث يظل معدله أقل من ١٠ في المائة، والوصول بإجمالي الاحتياطيات من النقد الأجنبي إلى أعلى معدل لها في تاريخ البلد، دون فرض ضوابط على رأس المال، وحصر

العجز المالي في نسبة تقل عن ١ في المائة من إجمالي الناتج المحلي، وتخفيض الدين الخارجي من ١٠ في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٥ إلى ٣٨ في المائة في عام ٢٠١٥.

٤٧ - وقد ساهمت المستويات الأربعة الأولى للدوائر الإيجابية في رفع معدل العمالة وفرص العمل في القطاع النظامي، وفي تقليص تكاليف المعيشة إلى أدنى حد لها في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وإلى مستوى من أدنى المستويات في العالم، إلى جانب توفير أعلى مستوى في المنطقة من أمن المواطنين. وقد أدت المستويات الأربعة الأولى، بالإضافة إلى هذه العوامل الثلاثة إلى إيجاد تلاحم اجتماعي ومناخ دينامي وإيجابي للاستثمار أفضى إلى توجيه الاستثمارات إلى الإنتاج والطاقة والهياكل الأساسية. والأمل معقود على أن تحقق نيكاراغوا كل ما تقدم، مع القيام في الوقت نفسه بحماية أمننا الأرض، والحفاظ على توازنات النظم الإيكولوجية وأوجه تعاضدها، والتكيف مع تغير المناخ.

٤٨ - ويواجه هذا النموذج تحديين، أولهما هو سرعة تقلب الاقتصاد العالمي واحتمال ظهور فترة ثانية من الكساد الشديد. والمعتقد هو أن توجيه استثمارات في هذا العقد تصل إلى ٦٠ بليون دولار إلى اقتصاد كان حجمه ١١,٢ بليون دولار في عام ٢٠١٣، سوف يمكن نيكاراغوا من تجنب الآثار الأشد وطأة التي يمكن أن تترتب في حال حدوث فترة كساد جديدة. أما التحدي الثاني، وهو تغير المناخ، فلا سبيل إلى تجنبه، بل إن تأثيراته تضر فعلياً بالبلد في الوقت الحالي. وقد خلصت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في تقييمها للدمار الذي أحدثه المنخفض المداري ١٢ هاء (12E) في عام ٢٠١٠، إلى أن نيكاراغوا تحتاج إلى ١,٩ بليون دولار لإعادة التأهيل والتكيف مع تغير المناخ. ومن الجدير بالملاحظة أن الحصيلة الإجمالية للضرائب في البلد بلغت تحديداً ١,٩ بليون دولار في عام ٢٠١٣. ولدى صندوق المناخ الأخضر المنشأ في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ رأس مال قدره ١٠ بلايين دولار لجميع البلدان النامية حتى نهاية هذا العقد، وذلك لتغطية جميع جوانب تلك الاتفاقية. ومن البديهي أنه لا يمكن تخصيص مبلغ ١,٩ بليون دولار لأنشطة التخفيف والتكيف في نيكاراغوا وحدها. وبالتالي، فإن مشروع القناة الكبرى التي تربط بين المحيطين له أهمية حيوية في إيجاد الموارد اللازمة لدحر الفقر، وإعادة التشجير على نطاق واسع، وتعزيز النظم الإيكولوجية، من أجل بناء قدرتنا على التكيف مع تغير المناخ.

سابعاً - الاستنتاجات

٤٩ - يساعد نموذج التنمية الذي تأخذ به نيكاراغوا في بناء الثقة بصورها الثلاث (السياسية والاجتماعية والاقتصادية) التي جرت مناقشتها والتي تحظى بقبول معظم العلماء في هذا الميدان، ولتلك الثقة عنصر رابع (هو الثقة في المستقبل).

٥٠ - ويشكل تنفيذ نيكاراغوا لهذا النموذج أساساً للديمقراطية المباشرة، حسب ما يتجلى من اصطفاك المواطنين ومشاركتهم في تنفيذ السياسات والاستراتيجيات الرئيسية المتعلقة بالحد من الفقر وعدم المساواة. ويضعف هذا المشاعر الإيجابية التي يوجدها النموذج الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي، ولا تقتصر نتائج ذلك على بعث الثقة في الإدارة العامة، وإنما تشمل أيضاً إيجاد التلاحم الاجتماعي وإرساء السلام والاستقرار، الأمر الذي يعزز بدوره الثقة في الحكومة من خلال إحدى الدوائر الإيجابية.

٥١ - وتنسب الثقة في الإدارة العامة على إدراك المواطنين لوجوب استناد نموذج التنمية المستدامة إلى الاحتواء والمسؤولية المشتركة، بما يعزز القيم والمبادئ والممارسات التي تكفل قيام المكاسب الاقتصادية والاجتماعية على أسس من السلام والأمن والاستقرار.